

قراءة نقدية في تعاطي حكومة التكنوقراط مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية

تعقيب المنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية
على الحوار التلفزيوني لرئيس الحكومة

تعقيب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحوار التلفزيوني لرئيس الحكومة

اطّلع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحوار التلفزيوني الذي ادى به رئيس الحكومة يوم الاثنين 3 مارس 2014 والذي اتّسم بالصفات الآتية:

✓ أولاً: ركّز هذا الحوار بالأساس على جانب التشخيص والذي اهمل تماما الاجراءات العمليّة لمواجهة الأوضاع المتردّية والتي لا تقبل التأجيل خاصّة من طرف حكومة مؤقتة والتي لن يتجاوز صلوحياتها موقّى سنة 2014.

✓ ثانياً: ركّز الحوار على الجانب المالي على حساب الجانب الاقتصادي العام.

✓ ثالثاً: في إطار الجانب المالي ركّز الحوار على الموارد الماليّة على حساب التعرّض بما يكفي إلى جانب النفقات.

✓ رابعاً: في ما يخصّ الموارد الماليّة العموميّة ركّز التدخّل التلفزيوني على ضرورة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي على حساب التأكيد على إعطاء الاولويّة لتعبئة موارد ذاتيّة جبائيّة و غير جبائيّة من جهة واللجوء الاقتراض الوطني من جهة أخرى.

✓ خامساً: في إطار النفقات: أشار الحوار بالأساس إلى ضرورة تقديم التضحيات من طرف المواطنين مملّحا إلى ضرورة تقليص الدعم عبر زيادة أسعار المواد المدعّمة و عدم اللجوء إلى الانتدابات في الوظيفة العموميّة لسنة 2014 مع إهمال الخوض في الاجراءات الضروريّة للتقليص من مصاريف الدولة و من امتيازاتها و النسق المرتفع لنفقاتها.

✓ سادسا: رغم منهج الصراحة و الكشف على خطورة الوضع الاقتصادي و الاختلالات التي تميّز نمط التنمية الحالي و محدوديته في معالجة الاشكاليات الحادّة المطروحة إلا أنّ الانطباع العام الحاصل يفيد بأنّه سيقع استمرار العمل أثناء المرحلة القادمة في نفس اطار منوال التنمية من جهة، كما أنّه سيقع تطبيق اجراءات تقليدية طبقا لإملاءات المؤسسات العالميّة العالميّة لمواجهة الازمة الماليّة العموميّة وانخرام التوازنات الكليّة العامّة من جهة أخرى.

إنّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة يلاحظ أنّ الحكومة الحاليّة تتمتع برأس مال ثقة قائم على عناصر هامّة منها:

- هيّ وليدة وفاق وطني.
- متكوّنة من عديد العناصر الطامحة لخدمة المجموعة الوطنيّة و ليس لخدمة مصالحها الشخصيّة أو الحزبيّة.
- غير معنيّة بالمحطّات الانتخابيّة القادمة.
- تزخر بوجود عديد الكفاءات.

إلا أنّ هذه المميّزات التي من المفروض أن تمكّن الحكومة من هامش تحرّك و فعل لا بأس به يبدو أنّه سوف لن يقع استغلاله لاتخاذ إجراءات جريئة من شأنها أن تقطع مع الإملاءات الخارجيّة وأن تحافظ على القدرة الشرائيّة للمواطن و أن تحرص على إقامة حدّ أدنى من العدالة الجبائيّة.

إنّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعيّة يدعو الحكومة الحاليّة إلى استغلال رأس مال الثقة التي تتمتع بها و اعتماد إجراءات جريئة ترتكز:

1. الموارد:

✓ أولاً: تدعيم الموارد العموميّة الذاتية عبر الرفع من الموارد الجبائيّة من خلال اخضاع الاقتصاد المُوازي إلى المساهمة في المجهود الجبائي الوطني. ذلك أنّه من غير المعقول أن يبقى هذا الاقتصاد الذي يمثّل قرابة 50 بالمائة من التشغيل غير الفلاحي و حوالي 40 بالمائة من الناتج الداخلي الخام و أكثر من 50 بالمائة من رقم المعاملات التجارية الداخليّة خارج المنظومة الجبائيّة.

✓ ثانياً: الرفع من مساهمة النظام الجبائي التقديري في الموارد الجبائيّة ذلك أنّه من غير المعقول أن لا تتجاوز مساهمة هذا النظام لسنة 2012 معدّل 59 دينار للفرد سنويًا مقابل 1150 دينار للأجراء تقريباً.

✓ ثالثاً: التصدّي بكلّ حزم إلى التهرّب الجبائي ذلك أنّه من غير المعقول أن يظلّ الضغط الجبائي مسلّط على نفس الفئات المتمثّلة في الأجراء والطبقة الوسطى و أن يشمل هذا التهرّب قرابة 50 بالمائة من الموارد الجبائيّة العامّة.

✓ رابعاً: من جهة الموارد غير الجبائيّة يجب و بكلّ جدية تسوية وضعيات عديد المؤسسات العموميّة خاصّة منها تلك التي تدرّ على الدولة موارد ماليّة هامة مثل شركة فسفاط قفصة و المؤسسات الكيمياويّة.

✓ خامساً: من جهة الاقتراض:

*أولاً: اعطاء الأولويّة للاقتراض الداخلي خاصّة و أنّه في هذا الظرف بالذات لا يمكن التخوّف من حصول تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاصّ نظراً و أنّه في الأجل القصير و المتوسط لا يمكن ترقّب قفزة

نوعيّة في استثمارات القطاع الخاصّ إلاّ بعد حصول استقرار أمني واجتماعي وسياسي واضح.

*ثانيا: من جهة الاقتراض الخارجي، يجب تقليص اللجوء إلى مثل هذا الصنف من الاقتراض من جهة واعتماد ديبلوماسية حثيثة لتحويل تسديد الديون إلى تمويل استثمارات مشاريع تنمويّة يقع عرضها على الممولّين. و بهاته الطريقة يمكن تخفيف الضغط المالي على الميزانية العامة وعلى الاقتصاد الوطني.

2. النفقات:

يجب على الدولة أن تعطي المثل في الضغط على نسق نفقاتها والتقليص منها لتعبئة موارد اضافيّة عبر الحدّ من النفقات وذلك عبر:

- ✓ التخلّي عن الامتيازات العينيّة وإقرار امتيازات نقدية محلّها وذلك ببيع السيارات الاداريّة و ايقاف العمل بايصالات المحروقات و التخلّي على مصاريف الصيانة و التأمين و الاداءات الجبائية للسيارات.
- ✓ الحدّ من ميزانية رئاسة الجمهوريّة من جهة حيث أنّه لا يعقل أن يقع تقليص صلوحيات رئيس الجمهوريّة مقابل الرفع من ميزانية رئاسة الجمهوريّة من جهة أخرى.
- ✓ التراجع عن الامتيازات الاخيرة التي وردت في ميزانية المجلس التأسيسي.

- ✓ التخلّي على عديد الوظائف و المصالح الاداريّة عديمة المردوديّة.
- ✓ ترشيد الدعم عبر مقاومة استعماله في غير محلّه و التبذير والفساد و الحرص على توجيهه إلى مستحقّيه.

- ✓ الحرص على شراء المحروقات من بلدان الجوار (الجزائر وليبيا)

بأسعار تفضليّة مع ترشيد الشراءات في الأسواق العالميّة و الحرص على اقتناءها من السوق الأولى و تفادي الشراءات من السوق الثانويّة. ✓ الضغط على نفقات التسيير و على الاستهلاك يجب أن يقابله زيادة في نفقات التنمية موجّهة للبنية التحتيّة و الجهات الداخليّة قصد توفير الظروف الملائمة لدفع العجلة الاقتصادية في المستقبل.

✓ الحرص على الرفع من نسق انجاز نفقات التنمية.

3. الإجراءات الاقتصادية الهامة و المستعجلة:

بجانب هاته الاجراءات التي تخصّ الميزانيّة العموميّة يجب على الدولة أن تحرص على الزيادة في نسق نموّ الانتاج الصناعي و الفلاحي بالتركيز أساسا على:

✓ الرفع من الانتاجيّة عبر الزيادة من نسبة استعمال طاقة الانتاج الماديّة و البشريّة الموجودة .

✓ إعادة الاعتبار للمؤسسات و إعادة النّظر في الاطر التشريعية (مجلّة الاستثمار، المجلّة الجبائيّة..) قصد الرفع من الاستثمارات الخاصّة.

✓ اصلاح مسالك التوزيع و مقاومة التهريب و الغشّ و الاحتكار حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

✓ الحرص على النهوض بالعلاقات المهنيّة و الاجتماعيّة لتوفير شروط إعادة الاعتبار للعمل كقيمة و الحفاظ على المؤسسات و الرفع من انتاجيّة و تنافسيّتها.

✓ اجمالا و في غياب ارتفاع مهمّ للمصادرات يجب الحرص على تنشيط الطلب الداخلي قصد التمكن من تحقيق نسق النموّ المرجوّ.

عن الهيئة المديرة: عبد الرحمان الهنديلي

قراءة نقدية في الأشغال التحضيرية
للمؤتمر الوطني الاقتصادي

قراءة نقدية في الأشغال التحضيرية للمؤتمر

الوطني الاقتصادي

لقد أكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيسه على ضرورة عدم اهمال القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتجنب تهميشها من خلال الانشغال شبه الكلي بالمسائل السياسية كما أكد على ضرورة البحث عن بديل تنموي نظرا لفشل نمط التنمية "القديم الحالي" والحراك الاجتماعي التصاعدي الذي عرفته البلاد منذ أوائل القرن الحالي هو خير دليل عن هذا الفشل.

كما أكد المنتدى على أهمية خلق حوار وطني جاد حول كل هذه القضايا قصد التمكن من معالجة الأوضاع والبداية في إيجاد الحلول للإشكاليات التي أدت لتصاعد الحراك الاجتماعي واستمراره إلى حد الآن ومن أهم هذه المشاكل هي التشغيل والفوارق الاجتماعية والجهوية والخدمات الاجتماعية بكل أصنافها.

1. بعض الملاحظات حول الحوار الوطني الاقتصادي الجاري حاليا:

المبادرة على مستوى المبادئ والأهداف لا يمكن إلا أن تحظى بالاستحسان والتشجيع خاصة أنه على مستوى المبادئ أكدت الوثيقة التي تخص انطلاق أشغال الإعداد للمؤتمر الاقتصادي الوطني الصادرة عن القصة في 22 أبريل 2014 على "مبدأ المشاركة والتشاور وتبادل الرأي والمعطيات والبحث عن الاصلاحات الضرورية" كما أكدت على الحرص على "إبراز أهمية الشأن الاقتصادي في نجاح الانتقال الديمقراطي وعلى ضرورة التأسيس لنمط تنموي بديل".

رغم التأكيد على هذه المبادئ والأهداف التي تلتقي مع مبادئ وأهداف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا أن المنتدى يعتبر أن الحوار الجاري الآن أتى متأخرا نوعا ما وفي ظرف عصيب يتسم بوجود أزمة حادة للمالية العمومية وبضرورة إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2014 بأسرع وقت حتى يتسنى للإدارة العمومية الانكباب على تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2015 (علما أنه جرت العادة ان هذا التحضير ينطلق أثناء شهر مارس من كل سنة) وفي مثل هذا الظرف سيكون الحوار تحت طائلة ضغط الوقت وهيمنة المنطق المالي والتوازنات المالية القصيرة المدى التي تتطلب إجراءات عاجلة على حساب منطق التنمية والاختيارات الاستراتيجية والتوازنات الحقيقية (Equilibre Réels) المرتبطة بحسن استغلال الموارد البشرية والطبيعية والحرص على تحسين التوازنات الاجتماعية والجهوية والبيئية والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأجيال القادمة...

وعموما منطق التنمية وخاصة "التأسيس لحوار وطني حول الخيارات الاستراتيجية لمنوال تنمية جديد للمرحلة القادمة" كما ورد في الوثيقة الصادرة عن القصة يتطلب تمشيا هادئا يسمح بمتسع أكبر من الوقت وبتشريك أوسع للفاعلين الاجتماعيين حتى يقع تفادي الارتجال والتسرع والاقصرار على اعتماد حلول تليفقية عاجلة وغير عادلة ومندرجة في إطار الاختيارات القائمة ولا تمكّن من التأسيس لخيارات إستراتيجية لمنوال تنموي بديل.

كما يعتبر المنتدى أن المحاور العشرة المقترحة ناقصة ولا تغطي جميع الملفات الجوهرية وقائمة على تجزئة المسائل الاقتصادية وتتناقض مع

الرغبة في التأسيس لبديل تنموي وفاقة للجنة تشخيص منوال التنمية الحالي حيث لا يمكن البحث في نمط بديل توافقي بدون الاتفاق حول التشخيص كما أنه لا وجود للجنة مشتركة للقيام بحوصلة أعمال اللجان العشرة حيث وقع اعتبار الحوصلة كعملية فنية من مشمولات الخبراء دون غيرهم رغم أن هذه الحوصلة من الضروري أنها ستقوم على التحكيم بين العديد الاختيارات "Arbitrage" وعلى اعتماد أولويات وإجراءات من المفروض أن تكون محل توافقات كما أن التمشي المعتمد له صبغة بيروقراطية تتناقض مع الشفافية وتشريك أكثر لجميع المهتمين بالشأن العام ذلك أنه في الصفحة 8 من وثيقة القصة تم التأكيد على "الالتزام بالحفاظ على سرية الأشغال طيلة مدة الاعداد لورقات العمل التي يفصح عن محتواها النهائي خلال المؤتمر". وهذا النوع من التمشي من شأنه أن يحرم الأحزاب والمنظمات من إعلام منخرطها وخلق حركية تشاور وحوار داخلها.

كما أن التمشي المعتمد له صبغة إلزامية حيث ورد في الصفحة 3 من وثيقة القصة أن "التوافق للخروج باقتراحات يلتزم بها كل الأطراف لتجاوز الظرف الاقتصادي الصعب." علما أن هذا الالتزام لا يمكن تحقيقه إلا بالتوزيع العادل للتضحيات التي يجب أن يتحملها جميع الأطراف بدون استثناء وبالتالي التوافق لا يمكن الالتزام به إلا عبر تحقيق التضامن والتوزيع العادل للأعباء التي ستنج عن الاجراءات التي سيقع اعتمادها.

وأخيرا يعتبر المنتدى أنه لعديد الاعتبارات (وقت محدود، ظروف استثنائية، غياب لجنة مشتركة للتشخيص وللحوصلة، إهمال العديد

القضايا الاستراتيجية كقضية التداين، المنظومة الجبائية، العدالة الاجتماعية، البيئة، الموارد الطبيعية، والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والطاقة البديلة...) فإن التأسيس لحوار وطني حول الخيارات الاستراتيجية لمنوال تنموي بديل يبقى سابقا لأوانه (حكومة مؤقتة، صعوبة إلزام الأحزاب بتبني الاختيارات ومواصلة العمل بها بعد الانتخابات القادمة...) وصعب التحقيق في حوار سيدوم لفترة وجيزة من 28 أبريل إلى 20 ماي.

II. أهمية بناء مواقف مستقلة ومعقدة من طرف أهم مكونات

المجتمع المدني حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

نظرا لكل الملاحظات الواردة سابقا يقترح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تنظيم أيام دراسية في الفترة 23 و24 و25 ماي تكون بداية الانطلاق لعملية دراسة وتفكير وحوار شامل ومعقد حول البديل التنموي المنشود والاختيارات الاستراتيجية الضرورية التي تسمح بإقامة البديل والإصلاحات الجوهرية التي يجب اعتمادها في مختلف الميادين والملفات لتكريس البديل القادر على تحقيق وتوسيع وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي. والأيام الدراسية ستقوم بضبط خطة تعتمد تحديد الوقت الكافي للأشغال وضبط قائمة للجان وللمساهمين في أشغال اللجان وتعبئة للخبراء الذين سيقومون بالتأطير والمتابعة وتنشيط الأشغال والمساعدة على صياغة التقارير كما سيقع أثناء هذه الأيام الدراسية:

- تقديم محاضرات أثناء الجلسة العامة تعالج بعض الاشكاليات العاجلة (الأزمة المالية العمومية ومقترحات المجتمع المدني، أزمة

الصناديق الاجتماعية، أزمة الخدمات الاجتماعية، النظام الجبائي الحالي وغياب العدالة، وضع المؤسسات العمومية، المشروع الجديد للشراكة المقدم من طرف الاتحاد الاوروبي...

- تكوين لجان تشتغل على أهم الملفات وتضبط برنامج عمل ينتهي بتقديم تقرير حول تشخيص جزئي للإشكالية المطروحة، ضبط التوجهات الاستراتيجية التي تخص الملف، ضبط الإصلاحات الضرورية والإجراءات العملية من منظور وزاوية الحفاظ وتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1 لجنة البديل التنموي (تقوم بتشخيص اختلالات النمط الحالي وضبط معالم البديل المنشود وضبط التقرير النهائي إنطلاقا من تقارير اللجان)

2 لجنة الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تتفرع إلى لجان قطاعية تخص التعليم والتكوين، الصحة، السكن، النقل...

3 لجنة الحماية الاجتماعية (التأمين على المرض، نظام التقاعد، برامج الحاجيات الخصوصية: الفقر، العجز، المتقاعدين، الأرامل المعاقين،...)

4 الجباية والعدالة الاجتماعية

5 التشغيل

6 التنمية الجهوية والديمقراطية المحلية

7 البيئة والموارد الطبيعية

8 النسيج الاقتصادي ومكوناته القطاعية وإشكالياته بعلاقة بالأمن

الغذائي وموضوع الطاقة

9 + المديونية الخارجية

10 - الميزانية العمومية والتصرف في المال العام

11 - القطاع الغير المنظم

12 - القطاع البنكي وتمويل الاقتصاد

13 - توزيع المداخيل وتطور القدرة الشرائية

والقائمة تبقى مفتوحة ويمكن توسيعها أو حصرها في عدد أقل من اللجان التي تكون أكثر شمولية.

مثل هذا المقترح يمكن من تدعيم استقلالية المجتمع المدني ومن إخراجهم من وضع الممارسة التي تكتفي بالنقد والتنديد والرفض إلى وضع قائم على تقديم الحلول والبدائل والمقترحات من شأنها أن تعطي أكثر مصداقية "Crédibilité" للمجتمع المدني كما أن الدخول في عملية البحث عن بديل تنموي من شأنها أن تلقي الضوء على نشاط المجتمع المدني "Visibilité" وأن توفر مادة قادرة على تغذية برامج الأحزاب التي ستقوم بممارسة السلطة.

المسؤولية (Responsabilité)، المصداقية (Crédibilité)، البروز (Visibilité)

هي من أهم الخصال التي من شأنها أن تجعل من منظمات المجتمع المدني قوة مؤثرة وفاعلة قادرة على استثمار قريها من الواقع المعاش (Proximité) وقدرتها على التفاعل مع محيطها وقضاياها.

عن الهيئة المديرة: عبد الرحمان الهذيلي

قراءة في مشروع قانون المالية التكميلي الاجتهادات والتناقضات و الإخلالات

قراءة في مشروع قانون المالية التكميلي: الاجتهادات والتناقضات و الإخلالات

بقلم: عبد الجليل البدوي : قسم الدراسات بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر مشروع قانون المالية التكميلي أول وثيقة شاملة تعبر عن موقف حكومة التكنوقراط من جملة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة وعن الحلول المعتمدة لمعالجتها

عموما، حاولت هذه الوثيقة اعتماد تمشي براغماتي يتسم بأكثر واقعية وأكثر جرأة وحرص على الاصلاح كما يطمح إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق والتوفيق بين مصالح متناقضة وبرامج وأجندات متضاربة. ذلك أن هذا المشروع تعتبره الحكومة الحالية "ثمرة توافق بين مختلف الأطراف والمنظمات المشاركة في الحوار. اضافة إلى انصهار العديد من الاجراءات المقترحة في اطار الالتزام بتعهدات الدولة الاصلاحية مع المؤسسات المالية الدولية" (صفحة 25). وفي هذا المجال من الضروري طرح عديد التساؤلات لمعرفة:

- أولاً: إلى أي مدى يمكن إعتبار هذا المشروع ثمرة توافق؟
- ثانياً: في حالة وجود التوافق ولو جزئيا فهل وقع الحرص على التوافق أكثر أو أقل من الحرص على الإلتزام واحترام التعهدات لدى المؤسسات المالية الدولية؟
- ثالثاً: إلى أي مدى مكن التمشي البراغماتي من تحقيق أكثر استقلالية عن المرجعية الفكرية النيولبرالية في ميدان التنمية وعن الاختيارات التي

تعمل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، توصيات الاتحاد الأوروبي ...) على تمريرها وفرضها على البلدان النامية والصاعدة، خاصة منها التي تمر بصعوبات وأزمات من جهة واعتماد أكثر موضوعية واردة في معالجة الملفات الجوهرية ذات الطابع الاستراتيجي بالخصوص من جهة أخرى؟

ذلك أن المشروع لم يقتصر على معالجة المشاكل الآنية بل حاول تحديد أفق تنمية على المدى المتوسط والبعيد، وفي هذا المجال يشير المشروع إلى " الحاجة الأكيدة إلى معالجة الاخلالات القائمة بهدف استرجاع عجلة الانتاج وتحقيق الانتعاش الاقتصادي بما يوفر الأرضية الملائمة للتقدم نحو درجات أرفع من النمو وتحقيق التوزيع العادل للثروات الوطنية بين مختلف الفئات والجهات وتهدف الميزانية التكميلية في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاسترجاع التدريجي للتوازنات العامة بما يمكن من وضع الاقتصاد الوطني على نهج استراتيجي يجعل من تونس نقطة اشعاع ونمو" (صفحة 10). ومن خلال هذا المقطع يمكن اعتبار أن المشروع حاول إعطاء واضفاء عمق استراتيجي لقانون المالية في غياب مخطط خماسي وآفاق تنمية للعشرية المقبلة. كما حاول تحديد الاهداف والأولويات مع مراعاة التكامل والربط بين مختلف الآفاق الزمنية:

- في العاجل يحرص على وضع الاقتصاد التونسي على طريق الانعاش الاقتصادي
- في المدى المتوسط يتمثل الهدف في التحكم التدريجي في التوازنات المالية الداخلية والخارجية

- في المدى البعيد يطمح المشروع إلى "إعتماد نموذج نمو يقوم على هيكلية متطورة للاقتصاد يستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وترتكز على التجديد والابتكار" (صفحة 12).

وفي هذا الاطار رغم أهمية محاولة اعطاء بعد وعمق استراتيجي لقانون المالية يجدر بنا طرح سؤال أساسي يهدف إلى معرفة مدى توفّق المشروع في ضبط التمشي والآليات والاختيارات الضرورية التي يجب اعتمادها لتحقيق الربط والتكامل والتفاعل والانسجام بين الاهداف وبين المراحل الزمنية حتى لا يبقى هذا البعد الاستراتيجي مجرد تعبير عن حسن النوايا.

كما أن المشروع بجانب محاولات القطع مع الوصفات الجاهزة واعتماد تمشي براغماتي وتوافقي وتوفّقي مع الحرص على اعطاء بعد استراتيجي لمشروع قانون المالية واعتماد الجرأة في معالجة بعض الملفات الحساسة مثل مقاومة التهرب الجبائي والتهريب حاول كذلك تفادي السياسات التقشفية للحد من تدهور المالية العمومية، والحرص على ضمان مصالح الفئات الضعيفة وذلك عبر البحث عن سبل إنعاش الاقتصاد وإقرار إجراءات تتجاوز قانون المالية التكميلي لسنة 2014 للتواصل على مدى السنوات الثلاثة المقبلة 2015، 2016 و2017.

في هذه المساهمة سنحاول الاجابة عن أهم التساؤلات التي وقع الاشارة إليها كما سنحاول معرفة مدى التناسق والانسجام بين المحاولات والاجتهادات والأهداف المعلنة من جهة والاجراءات والتوجهات والقرارات المبرمجة من جهة أخرى.

I. واقعية في تشخيص الوضع الراهن وتحديد الاهداف:

كما ذكرنا انطلق المشروع من تمشي براغماتي اعتمد الواقعية في تشخيص الوضع الراهن وتحديد الأهداف، ومن هذا المنطلق وقع التخلي عن هدف تحقيق نسبة نمو بـ4% أثناء سنة 2014 كما ورد في قانون المالية الأصلي وتعويضه بـ2.8% نظرا لصعوبة الوضع الاقتصادي العالمي وخاصة الوضع بمنطقة اليورو التي تواجه خطر الانكماش المالي من جهة ونظرا للتطور الحاصل في عديد المؤشرات في الأشهر الأولى من سنة 2014 من جهة أخرى. وأهم هذه المؤشرات تخص:

- ضعف النمو المسجل أثناء الثلاثي الأول من سنة 2014 الذي لم يتجاوز 2.2%

- تباطؤ نسق الاستثمار مع انخفاض نوايا الاستثمار في القطاع الصناعي بنسبة 29.3% إلى موفى ماي 2014 مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة. كما وقع تسجيل انخفاض حجم الاستثمارات الخارجية بنسبة 14.9% إلى موفى أفريل مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية

- تواصل تدهور العجز التجاري نتيجة إنخفاض بحوالي 2% من نسق تطور الصادرات (مقابل 6.6% قبل سنة) رافقه ارتفاع الواردات بنسبة 4.3% مقابل 6.5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. هذه التطورات جعلت العجز التجاري يبلغ 4.5% من الناتج خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014

- تضخم مالي مرتفع ومرشح للإرتفاع أكثر أثناء السداسي الثاني من السنة الجارية

- تدهور سعر صرف الدينار في شهري جوان وجويلية بعد تحسن طفيف في أول السنة

- بجانب الصعوبات الداخلية وتدهور أوتباطؤ أهم المؤشرات وقع تسجيل إستمرار صعوبة الوضع

الاقتصادي وخاصة الوضع بمنطقة اليورو التي تتميز بضعف النمو وتراجع الانتاج الصناعي من جهة وبقاء أسعار المحروقات في مستوى مرتفع من جهة أخرى. ذلك أن معدل سعر برميل النفط بلغ 108.3 دولار خلال شهر أفريل ووصل إلى 115 دولار خلال شهر جوان نتيجة الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (خاصة العراق، ليبيا، سوريا) وتذبذب الانتاج في عديد البلدان بجانب ارتفاع الطلب العالمي خاصة من طرف الاقتصاديات الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل وبلدان جنوب شرق آسيا عموما و التحسن النسبي لنسق النمو بالولايات المتحدة). علما أن قانون المالية الاصيلي لسنة 2014 قد اعتمد فرضية تقوم على معدل سعر النفط لكامل السنة لا يتجاوز 110 دولار للبرميل.

ويجدر الاشارة أن إعتقاد فرضيات وأهداف غير واقعية من شأنه أن ينتج عنه إختلالات مالية للميزانية العمومية غالبا ما تقود إلى إرتفاع المديونية العمومية.

ذلك أن عدم تحقيق نسبة النمو المبرمجة يعني تقلص رقعة الانتاج وبالتالي تراجع القاعدة الجبائية وتحقيق موارد جبائية أقل من التوقعات. كما أن إعتقاد فرضية سعر النفط أقل من التوقعات القائمة على التطورات الجيوسراتيجية والتنموية وما ينتج عنها من

تطورات في العرض والطلب من شأنه أن يقود إلى ارتفاع تكلفة الواردات ونفقات الدعم ويعمق الاخلالات المالية.

بجانب هذه الفرضيات هناك فرضيات أخرى تخص مداخيل الأملاك المصادرة التي حددت في قانون المالية الأصلي بـ 1000 مليون دينار وأصبحت 300 مليون دينار في قانون المالية التكميلي. بجانب عديد الفرضيات الأخرى مثل المردود المالي المترقب من بعث صكوك إسلامية أو من تعبئة موارد إضافية في إطار النزاعات الجبائية أو تعبئة قروض عمومية إلى آخره من الفرضيات التي من المفروض ان تبني على معطيات وتحليل علمية وموضوعية لتحقيق أكبر مصداقية ممكنة لقانون المالية بعيدا عن الدغمائية وعن رسم أهدافا لها بعد دعائي وسياسي

وإجمالاً يمكن القول ان التعديلات التي وقعت في مستوى الأهداف والفرضيات تستند لتشخيص أكثر موضوعية للواقع الاقتصادي الداخلي والخارجي المسجل إلى حد الآن والمتوقع على المدى القصير رغم أن البعض يرى أن هذا التقييم يعبر عن موقف سياسي يهدف إلى إدانة الحكومات السابقة التي تولت السلطة بعد الثورة.

بجانب الواقعية في تشخيص الوضع الراهن واعتماد الفرضيات وتحديد الاهداف فإن المشروع انطلق كذلك من تشخيص سريع لمنوال التنمية السائد إلى حد الآن ليؤكد على فتوره وعدم قدرته على تنويع النسيج الاقتصادي والرفع من نسبة النمو والانتاجية ومعالجة الاشكاليات الكبرى المطروحة. ومن هنا جاء العمق والبعد الاستراتيجي لقانون المالية التكميلي الذي يؤكد على ضرورة العمل على إحداث تطوير هيكلي لمنظومة الانتاج وانجاز اصلاحات هيكلية في عديد المجالات.

II. إجراءات واختيارات دون الطموح لتحقيق الانتعاش

الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط وانجاز التطور

الهيكل المنشود للاقتصاد على المدى البعيد

رغم واقعية وموضوعية تشخيص الوضع الراهن وأهمية الإشارة إلى فتور منوال التنمية الحالي والبراغماتية المعتمدة في تحديد الأهداف إلا أن الاختيارات والإجراءات المعتمدة غير كافية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإحداث تطور هيكلي لمنظومة الانتاج.

يجب الإشارة أن مشروع قانون المالية التكميلي انطلق من ضرورة الحد من التدهور الخطير للمالية العمومية وحاول الابتعاد عن اعتماد سياسة تقشفية بالضرورة ستكون لا شعبية وغير مقبولة من أغلب الأطراف المشاركة في الحوار الاقتصادي، وغير معقولة بالرجوع إلى التجارب الأخيرة (اليونان، إسبانيا، البرتغال ...) وإلى الدروس التي يمكن استنتاجها منها. ومن هذا المنطلق وقع بناء المشروع على أساس ترشيد النفقات بما فيها نفقات الدعم واعتماد طريق الانتعاش الاقتصادي وإدراجه في إطار تنموي ذو بعد استراتيجي يهدف إلى تحقيق تحولات هيكلية في منظومة الانتاج ومنظومة الجباية والتمويل بالأساس. ومثل هذا التمشي يعتبر هام وضروري إلا أنه يتسم بعدد النواقص والاختلالات بين الأهداف والاختيارات والإجراءات التي وقع إقترحها. ومن أهم هذه الاختلالات يجب التأكيد على الآتي:

- أولاً: بالرجوع إلى الجدول 1 يتضح أن الانتعاش الاقتصادي في واقع الأمر محدود ونسبي، ذلك أن نفقات قانون المالية التكميلي حددت في

مستوى دون مستوى النفقات المبرمجة في القانون المالية الأصلي ولو أن الفرق لا يتجاوز 350 مليون دينار. وهذا التراجع في حجم النفقات كان نسبيا على حساب نفقات التنمية التي تراجعت بـ 280 مليون دينار مقارنة بنفقات التصرف التي شهدت تراجعا بـ 220 مليون دينار وهذه التطورات تدلّ عن غياب معالجة الاختلال الرئيسي بين الاستهلاك والاستثمار الذي ورد في التشخيص والاستمرار في انعاش الاقتصاد بالاعتماد النسبي بالأساس على الاستهلاك.

كما أن هذا الاختلال يدل على غياب مجهود اضافي في معالجة الفوارق التنموية الجهوية التي لا يمكن التقدم في معالجتها إلا من خلال تطوير نفقات التنمية. كما أن إختيار التقليل من حجم النفقات العمومية وبالتالي من نسبته في الناتج المحلي الخام (المشرح بأن ينمو بـ 2.8%) هو في حقيقة الأمر يعبر عن الاستمرار في تقليص دور الدولة طبقا لتوصيات المؤسسات المالية العالمية.

- ثانياً: يجدر الإشارة إلى أن عدم الترفيع من نفقات التنمية مرده أن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والرفع من نسق النمو إلى 2.8% مبرمجة لسنة 2014 و 3.5% سنة 2015 و 7% سنة 2016 مؤمنة حسب المعطيات المتوفرة وبقي موكولا إلى القطاع الخاص ومرتبطا باستثمارات هذا القطاع. وهذا الاختيار يتناقض مع التطورات الحاصلة في السداسي الأول من سنة 2014 سواء كان على صعيد الاستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية كما أنه لا يتناسب مع الوضع السياسي والأمني المحلي ومع التطورات المتوقعة في المنطقة وخاصة في ليبيا، وبالتالي يصبح من الصعب التعويل على الاستثمار الخاص في ظل آفاق غير واضحة وثابتة

للمستقبل القريب. علما أن عدم تحقيق الانتعاش الاقتصادي أثناء السنوات القادمة سيجعل من الصعب جدا تحسين التوازنات المالية مما سيعرض الاقتصاد إلى مخاطر جمة نظرا أن خدمة الدين ستضاعف لتمر من 4.6 مليار دينار إلى 7.2 سنة 2017. علما أن سنة 2017 تمثل بداية استرجاع الديون المتراكمة منذ سنة 2011. وفي هذا الوقت يمكن أن تعرف البلاد وضع مشابه للوضع الذي مرت و تمر به بلاد كالغونان مثلا مع ما يفرضه من إجراءات تقشفية قاسية وخطيرة.

- **ثالثا:** التأكيد على ضرورة التفكير في المسائل الاقتصادية في اطار زمني يتجاوز السنة الجارية ويأخذ بعين الاعتبار المدى المتوسط والبعيد ويعطي أهمية قصوى للبعد الاستراتيجي وخاصة إلى ضرورة إعادة النظر في منوال التنمية الحالي والإسراع في "اعتماد نموذج نمو جديد يقوم على هيكلة متطورة للاقتصاد تستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية..." كما وردت في نص مشروع قانون المالية التكميلي يعتبر شيئا هاما يطرح سؤالاً جوهرياً: هل يمكن الانتقال إلى منوال تنموي جديد بدون إعادة النظر في دور الأطراف الاقتصادية وعلاقتها وبدون التخلي عن مبدأ حياد الدولة وعن غياب سياسات قطاعية تستهدف القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وتمكن من تمكين النسيج الاقتصادي عبر بناء سلسلات إنتاج قطاعية (Filières) واعتماد سياسات تكنولوجية واضحة الأهداف والمؤسسات والإمكانيات وإقامة علاقات وثيقة بين منظومة الانتاج ومنظومة التكوين والبحث العلمي؟

جدول 1: التوازنات المحيئة لسنة 2014 (دون اعتبار متخلدات سنة

(2013)

ق.م تكميلي 2+1	التعديلات الصافية 2	ق.م الأصلي (1)		
20 331	44	20 287	الموارد الذاتية	1
18 592	695	17 897	الموارد الجبائية	
1 739	-651	2 390	المداحيل غير جبائية	
(465)	-(35)	(500)	مراييح المؤسسات	
(298)	(84)	(214)	الهبات	
(300)	-(700)	(1 000)	منها المصادرة	
7 444		7 838	موارد إقتراض	2
27 775		28 125	مجموع الموارد	3
17 530	-220	17 750	نفقات التصرف	1
10 505	-50	10 555	الأجور	
991	-60	1 051	وسائل المصالح	
4 145	-147	4 292	الدعم	
(1 407)		(1 407)	(الموارد الأساسية)	
(2 353)	-(147)	(2 500)	(المحروقات)	
(385)		(385)	(النقل)	
1 620	64	1 556	تدخلات أخرى	
269	-27	296	النفقات الطارئة وغير الموزعة	
5 320	-280	5 600	نفقات التنمية	2
5 190	-6	5 184	نفقات التنمية غير الموزعة	
1 857	-164	2 021	الاستثمارات المباشرة	
2 239	368	1 871	التمويل العمومي	
656	-110	766	صناديق الخزينة	
438	-88	526	قروض خارجية موظفة	
130	-286	416	النفقات الطارئة وغير الموزعة	
250	150	100	القروض	3
4 675		4 675	خدمة الدين	4
27 775	-350	28 125	مجموع النفقات	5
			حاجيات أخرى للمؤسسات (جدولة)	
-4 542	310	-4 852	عجز الميزانية باعتبار المصادرة	6
-5.5%		-5.7%		
-4 842	1 010	-5 852	عجز الميزانية دون المصادرة	7
-5.8%		-6.9%		
1 195			حاجيات لتسوية متخلدات 2013	

(1) باعتبار القروض المحالة وقروض الخزينة الصافية.

المصدر: مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2014 - نسخة 03 جويلية 2014 - ص: 57

والجدير بالذكر ان البحث عن بعث أنشطة تتميز بقيمة مضافة عالية ومحتوى تقني متطور كان دائما محل اهتمام من طرف النظام السابق إلا أن تحقيق مثل هذا الهدف كان دائما موكول لمنطق السوق ولقدرته المزعومة على توجيه الموارد المالية والبشرية لمثل هذه الأنشطة. وبعد 25 سنة من الاصلاحات الهيكلية ومن توسيع مستمر للمنطق السلعي ومن احترام لمبدأ حياد الدولة الذي وقع تكريسه في مجلة الاستثمارات لسنة 1993 التي تخلت عن السياسات القطاعية، آن الأوان للتقييم الموضوعي لهذه التجربة التي ساهمت في تثبيت الاقتصاد الوطني في تقسيم دولي للعمل قائما فقط على استغلال الامتيازات التفاضلية القارة التي تتمثل في الموارد الطبيعية الباطنية (مناجم فسفاط وتحويله في إطار صناعات كيماوية) وغير الباطنية (سياحية تكتفي باستغلال الشمس والبحر والشواطئ) من جهة واليد العاملة ضعيفة الكفاءة والأجور (خياطة، جلود، أحذية، ميكانيك، كهرباء، صناعات غذائية...) من جهة أخرى. وقد ساهم القطاع الخاص المحلي والأجنبي على السواء في استمرار الاقتصاد التونسي في مثل هذا التقسيم الدولي للعمل. وأصبح من المتأكد للخروج من هذه الوضعية التخلي عن مبدأ حياد الدولة من خلال سن مجلة استثمارات قائمة على اعتماد سياسات قطاعية واضحة في المجال الصناعي و الفلاحي والخدمات وعلى علاقات جديدة بين القطاع العام والقطاع الخاص قائمة على منطق تعاقدية وتشاركية مرنة وعلى ارتباطات وثيقة بين منظومة الانتاج ومنظومة التكوين والبحث. ومثل هذه المقترحات كنا ننادي بها منذ أواخر التسعينات انطلاقا من تحليل لقصور المنوال التنموي الحالي على معالجة أهم الاشكاليات المطروحة وعلى رأسها التشغيل وقد أكدت

التطورات الحاصلة منذ ذلك الوقت على ضرورة التسريع بإنجاز الإصلاحات الضرورية.

إلا أن مشروع قانون المالية التكميلي استمر في نفس المنطق السلبي القائم على مبدأ حياد الدولة وعن التخلي عن الإرادة الجماعية لفائدة السوق والقطاع الخاص. وفي هذا الإطار قد تم تأجيل إصلاح مجلة الاستثمارات إلى أجل غير مسمى والاكتفاء بتقديم مزيد التحفيزات والامتيازات لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وبالتالي تُركت الأهداف الاستراتيجية كالعادة إلى المجهول أو بالأحرى إلى السوق كما تلاشى الربط بين الأبعاد الزمنية للمشروع وأصبح العمق الاستراتيجي لقانون المالية التكميلي بدون مضمون و غير مضمون التحقيق. ومن المؤسف أن مثل هذا التمشي يعبر في آخر المطاف عن التمسك بنفس الاختيارات النيوليبرالية التي أدت إلى الحراك الاجتماعي المسجل أواخر 2010 وبداية 2011 والذي استمر منذ ذلك الوقت بنسق متغاير ومتذبذب كما يعبر عن استمرار هيمنة المرجعية الفكرية القائمة في مجال التنمية.

III. العدالة الجبائية والاجتماعية في خضم التوازنات المالية

لقد وقع معالجة التوازنات المالية العمومية بالاعتماد على عنصرين أساسيين:

من جهة وقع اعتماد عديد الاجراءات لترشيد النفقات العمومية ومن جهة اخرى تركز البحث على توسيع القاعدة الجبائية عبر إدماج من هم خارج المنظومة الجبائية (القطاع الموازي وغير المنظم) والتقليص من عدد المنخرطين في النظام الجبائي التقديري ومقاومة التهرب الجبائي

والتهميب وتوفير ظروف الشفافية (السر البنكي)، ومثل هذا التمشي وقع اعتماده حسب المشروع لتفادي ائقال كاهل الأجراء والمؤسسات التي تقوم بواجبها الجبائي ولتحقيق أكثر عدالة جبائية وإجتماعية. رغم صواب هذا التمشي من المهم تقديم الملاحظات التالية للوقوف على مردود ونجاعة وانعكاسات الاجراءات المعتمدة و تقديم مقترحات من شأنها أن تساعد أكثر على تكريس التمشي المعلن

1 - في ما يخص جانب ترشيد النفقات يجدر الاشارة إلى الآتي:

- كما أشرنا إليه سابقا قد وقع تقليص نفقات التنمية في وقت كان من المفروض الرفع من حجمها. لكن هذا التقليص لم يشمل كل الهيئات والمصالح والوزارات بل أبقى على نفس نفقات التنمية للمجلس الوطني التأسيسي و رئاسة الجمهورية ووزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الصحة ووزارة الثقافة ووزارة الشؤون الاجتماعية كما وقع الترفيع في نفقات التنمية برئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة المالية، كما سجلت بقية الوزارات تراجع نفقاتها التنموية بصفة متفاوتة وفي هذا المجال يمكن الاشارة أن الحفاظ على نفس نفقات المجلس الوطني التأسيسي و رئاسة الجمهورية غير مفهوم خاصة في ظل الأداء الضعيف لهذه المؤسسات و تهمئة شرعياتها. كما أن التقليص الحاصل لنفقات التنمية بوزارة الشؤون الدينية ووزارة الفلاحة دون المطلوب ودون أداء هذه الوزارات. وكان من المفيد تقليص نفقات الوزارات المذكورة خاصة المجلس التأسيسي و رئاسة الجمهورية ووزارة الشؤون الدينية لتدعيم وزارات مثل التجهيز والبيئة والصحة والتربية والتعليم العالي و البحث العلمي

- في مجال نفقات التصرف فإن تقليص النفقات كان دون المستوى المسجل بالنسبة لنفقات التنمية وقد شمل جميع الوزارات باستثناء وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووزارة السياحة ووزارة النقل ووزارة الثقافة التي حافظت على نفقاتها مقابل ارتفاع هذه النفقات برئاسة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني ووزارة التربية ووزارة المالية، وهنا كذلك كان من الأجدر إنجاز تقليص هام لنفقات المجلس التأسيسي و رئاسة الجمهورية وعدم الاكتفاء بتقليص طفيف لا يذكر ونفس الملاحظة بالنسبة لوزارة الشؤون الدينية

- اجمالا فقد صارت عملية مراجعة النفقات سواء التي تهم التنمية أو التصرف بدون ضبط مقاييس واضحة تأخذ بعين الاعتبار الجدوى والمردودية ومستوى الخدمات المسدية من طرف هذه المصالح

- من جانب آخر فإن نفقات التصرف التي تخص وسائل المصالح لم تكن في المستوى المطلوب نظرا لسوء التصرف السائد والتبذير المعروف والفساد الرائج

- أما نفقات التصرف التي تخص الدعم فإنه قد وقع تقليص دعم المحروقات فقط بالنسبة للأنشطة المعروفة باستهلاكها المرتفع للمحروقات (مصانع الإسمنت ومواد البناء عموما، شركة الكهرباء والغاز...). إلا أن الإبقاء على دعم المواد الأساسية الغذائية كان سببه تأجيل ذلك إلى حين إعداد بنك معطيات بخصوص العائلات المستهدفة بهدف توجيه الدعم نحو المستحقين الفعليين طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي. ذلك أن هذا الصندوق بعد الاضطرابات والاحتجاجات المتصاعدة التي عرفتها البلدان النامية أثناء كل محاولة إلغاء الدعم

(تونس 1984 مع انتفاضة الخبز، مصر سنة 1977 و 2012، الاردن سنة 1989 و 1997 و 2011، السودان سنة 2013،...) والتي أدت دائما إلى التراجع عن تطبيق إلغاء الدعم وأصبح صندوق النقد الدولي يوصي بـ:

- تخفيض الدعم تدريجيا بدلا من إلغائه بشكل فوري

- ربط خفض الدعم بتنفيذ أو توسيع ما يسمى بشبكات الأمان الاجتماعي (filet de sécurité sociale) التي تستهدف الفئات الضعيفة اقتصاديا وفي هذا الصدد يقوم صندوق النقد الدولي منذ عام 2011 بالتشديد على مفهوم الحماية الاجتماعية والترويج للتحويلات الفردية للفقراء وتطوير استهداف برامج الدعم والرعاية الاجتماعية، ذلك أن الصندوق يعتبر أن التحويلات النقدية المباشرة إلى المجموعات ذات الدخل المنخفض يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من التداعيات السلبية لإلغاء الدعم.

وقد تبنت حكومة التكنوقراط هذا التمشي بحذافيره من خلال الإذن بإعداد بنك معلومات بخصوص العائلات المستهدفة واتخاذ بعض الاجراءات للحد من انعكاسات زيادات الاسعار المسجلة والمبرمجة على الفئات الضعيفة مثل الترفيع في الأجر الأدنى، والترفيع من عدد ومنحة العائلات المعوزة، وتخفيف العبء الجبائي على الأشخاص الذي لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5000 دينار والذين يحققون مداخيل من صنف الأجور والمرتبات والإيرادات العمومية دون سواها.

مع ذلك فإن استهداف المواطنين الذين هم في حاجة إلى الدعم تبقى عملية صعبة نظرا لصعوبة ضبط معطيات دقيقة وقارة في هذا المجال وغياب مصالح إدارية مؤهلة لإنجاز هذا الاستهداف، ونظرا لإمكانية توظيف الاستهداف والتحويلات النقدية لأغراض سياسية وإمكانية

انتشار الرشوة والفساد... علما أن عدد المستهدفين غير قار ومرشح للارتفاع نظرا لتقلص الطبقة الوسطى وارتفاع الشرائح السفلى من الطبقة الوسطى المهتدة بالسقوط تحت عتبة الفقر نتيجة لتوسع القطاع غير المنظم وانتشار العمل الهش وارتفاع البطالة وتدهور القدرة الشرائية لعدد الشرائح الاجتماعية ولاكتساح المنطق السلبي لكل مجالات الحياة.

والمعلوم أن القطاع غير المنظم أصبح يمثل ما لا يقل عن 40% من الناتج المحلي الخام ويشغل أكثر من 50% من العمال غير الفلاحين. بجانب ذلك فإن قرابة 45% من عموم المشتغلين الاجراء يشتغلون بدون عقود شغل، وقرابة 12% يشتغلون بعقود شغل محددة المدة. لكل ذلك فإن عملية الاستهداف بجانب صعوبة تطبيقها فإنها تتطلب التحيين المستمر والجدل الذي لا ينتهي حول المقاييس التي يجب اعتمادها لتحديد عتبة الفقر و لضبط عدد المستهدفين و قيمة التحويلات النقدية وطرق توزيعها وتحيينها الخ ...

- في مجال الدعم يجب التأكيد على أن الاكتفاء بتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي قد أدى الى غياب البعد الاستراتيجي لهذا الملف و الاكتفاء بمعالجة جانبه المالي و تأثيره على التوازنات المالية العمومية ذلك أنه في آخر المطاف يعتبر ارتفاع نفقات الدعم في مجال المحروقات و المواد الغذائية الاساسية هو نتيجة اختيارات استراتيجية فاشلة في ميدان المحروقات هذه الاختيارات تخص دعم النقل الخاص على حساب النقل العمومي و غياب سياسات جادة لترشيد استهلاك المحروقات و غياب سياسات البحث و النهوض بالطاقات البديلة خاصة منها الطاقة الشمسية

أما في ميدان المواد الغذائية الاساسية فان الاختيارات الفاشلة قد وقع اعتمادها انطلاقا من مفهوم للأمن الغذائي قائم على منطق "تجاروي"

يكتفي بالحرص على تحقيق التوازن بين تصدير وتوريد المواد الغذائية مما أدى الى تبعية غذائية في مجال مكونات الاكلة الرئيسية (توريد الحبوب للغذاء البشري و توريد عديد المواد العلفية لتربية الحيوان و انتاج اللحوم و الحليب الخ ...) و تجاوز هذه الخيارات الاستراتيجية الفاشلة و تجاوز البعد المالي الضيق في معالجة ملف الدعم و جب ضبط خطة متكاملة على المدى المتوسط و البعيد في مجالي الطاقة و التغذية تقوم على:

- إعطاء الاولوية للنقل العمومي عبر تطوير أسطول النقل البري و شبكة السكك الحديدية و كثيف شبكة المترو و بعث نفس الشبكة في مدن أخرى كبرى مثل صفاقس و سوسة الخ ... علما أن مثل هذا التوجه لا يمكن فقط من الضغط على استهلاك المحروقات بل يساعد كذلك على مقاومة التلوث و الحفاظ على البيئة في اطار بناء منوال تنمية مستدامة

- اعتماد سياسة جريئة و واضحة لترشيد استهلاك الطاقة في ميدان النقل و البناء و التدفئة و التنوير الخ ...

- تطوير مجالات الطاقة البديلة و التركيز خاصة على الطاقة الشمسية حيث لا يمكن الركوض وراء المشروع الألماني الهادف إلى إنتاج الطاقة الشمسية و تحويلها إلى البلدان الأوروبية بدون اعتماد مثل هذه المشاريع في إطار سياسات وطنية

أما بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية فمن الضروري اعتماد مفهوم جديد للأمن الغذائي يقوم على سياسة فلاحية و غذائية تهدف الى التحكم في إنتاج المكونات الأساسية للأكلة الرئيسية للشعب التونسي القائمة على انتاج الحبوب و مشتقاتها و البقول و الخضروات و الحليب الخ ...

- أخيرا في مجال التحكم أو ترشيد النفقات نلاحظ غياب لكل محاولة جدية ولأي برنامج لمعالجة نفقات خدمة الدين أصلا وفائدة. حيث أن الزيارات التي قام بها رئيس الحكومة اكتفت بالبحث عن الدعم والقروض الجديدة بدون البحث عن الغاء بعض من الديون وتوجيهها لتمويل مشاريع كبرى خاصة في ميدان البنية التحتية والنهوض بالجهات الداخلية. كما نلاحظ افتقار هذه الحكومة لديبلوماسية اقتصادية متطورة تساهم في معالجة هذا الملف الذي ستزداد خطورته ابتداء من سنة 2017، وفي هذا المجال يجب الإسراع بالقيام بكشف (Audit) معمق وجدي حول المديونية العمومية، واعتماده لتنظيم حملة عالمية واسعة النطاق قصد الغاء جانب من هذا الحمل المهدد للسيادة وللشعب التونسي وتحويل جانب ثاني (Reconversion) لتمويل مشاريع تنموية كبرى تدعم الاندماج الوطني. وفي هذا الاطار يمكن بناء موقف مشترك على الصعيد المغربي وتحرك ديبلوماسي مشترك في ملف المديونية خاصة بين المغرب وتونس مع تشريك الجزائر وليبيا في إطار خلق صندوق تمويل مشاريع تدعم الاندماج الاقليمي المغربي يقع تمويله بنسبة هامة عن طريق تحويل جانب من المديونية لتمويل مشاريع حدودية (ربط وتحسين شبكات الطرقات والسكك الحديدية، خلق مناطق صناعية مشتركة، خلق أقطاب تنمية مشتركة، بعث مناطق حرة مشتركة...) من شأنها إعطاء دفع جدي للإندماج الاقليمي.

عموما فإن عملية ترشيد النفقات كانت دون المستوى التي تقتضيه خطورة المرحلة ودون مقاييس واضحة لتقاسم العبء بين الوزارات والمصالح تراعي الفائدة والجدوى ومردودية المؤسسات، وبدون تجديد في معالجة بعض الملفات المهددة لمستقبل الاقتصاد مثل المديونية ودون الحرص على تدعيم نفقات التنمية لخلق أكثر توازن بين الاستهلاك والاستثمار كما أن عملية ترشيد النفقات كانت على حساب خلق

مواطن شغل اضافية (تجميد الانتدابات و تقليص حجم نفقات التنمية) و على حساب نفقات الاجور التي تراجعت ب 288 م د (انظر جدول 2).

2- في ما يخص جانب تعبئة موارد عمومية جديدة يجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- ضعف حجم الموارد الجديدة مقارنة مع ما تتطلبه المرحلة الصعبة وما يتطلبه التمشي المعلن والحريص على اعتماد طريق الانعاش الاقتصادي وهذا الضعف بجانب التقليص المحتشم للنفقات أدى إلى التقليص من نفقات التنمية الذي سيكون على حساب تحقيق الانعاش الاقتصادي (أنظر جدول 2).

جدول 2: حوصلة للأثر المالي للإجراءات المقترحة في مشروع قانون

المالية التكميلي (م.د) في باب الموارد والنفقات

864 +	الموارد الجبائية والمساهمة الاستثنائية
249+	الموارد غير الجبائية
642-	نفقات التصرف
288-	- الأجور
147-	- الدعم
60-	- وسائل المصالح
36-	- التدخلات الأخرى
111-	- النفقات الطارئة
941-	نفقات التنمية
316-	- النفقات الطارئة
178-	جدول مستحقات بعض المؤسسات

المصدر: مشروع قانون المالية التكميلي 03 جويلية 2014 - ص 54

- رغم أن الحرص على توسيع القاعدة الجبائية عبر ادماج القطاع غير المنظم وتقليص عدد المنخرطين من النظام الجبائي التقديري والبحث على القيام بالواجب الجبائي... يمثل اختيار موفق وهام إلا أن مردوده المالي يبقى دون حجم التهرب الجبائي والتهريب ودون الثروات الطائلة التي وقع تكديسها من طرف شبكات وعصابات التهرب والتهريب والإرهاب (نظرا للعلاقة الوثيقة بين التهريب والإرهاب حسب كل المصادر الرسمية) في ظل توسع كبير للقطاع غير المنظم وللتجارة الموازية خاصة في مجال المحروقات والتبغ والتجهيزات الالكترومنزلية ... وبدون اعتبار تجارة الاسلحة والمخدرات وممنوعات أخرى كثيرة، ذلك أن المردود الاضافي لدعم الواجب الجبائي ومقاومة التهريب لا يتجاوز 100 م.د.

- تعدد الاجراءات بصفة عامة مع ضعف المردود المالي لأغلبها : ذلك أن هناك 18 إجراء جديد على مستوى الموارد الجبائية منها فقط 4 إجراءات مردودها المالي يفوق 100 م.د.

- تشتت الإجراءات بدون التركيز على مصادر الثروة قادت إلى اعتماد إجراءات من شأنها أن تضر بالقدرة الشرائية لشرائح اجتماعية واسعة وهذه الإجراءات السلبية تخص الرفع من معلوم الطابع الجبائي على بطاقات شحن الهاتف الجوال، تحيين تعريف الطابع الجبائي على جولان السيارات، تنسيق جباية العربات ذات الاستعمال المزدوج، إخضاع قصاصات البرومسبور التي أصبحت تمثل هوية شعبية إلى معلوم جبائي، إحداث معلوم بمناسبة نشر قضايا لدى المحاكم، إحداث معلوم طابع جبائي على عقود الزواج (كان من الافضل اعتماد معلوم جبائي على الطلاق في اطار الحفاظ على المؤسسة العائلية خاصة و أن نسبة العزوبية للفئة العمرية بين 25 و 29 سنة أصبحت تناهز قرابة 80%) ، كل هذه الإجراءات لا يتجاوز مردودها المالي 46م.د إلا أن إنعكاسها السلبي على القدرة الشرائية بجانب التضخم المالي (زيادات

الأسعار) الحاصل والمتربح سيكون له وقع لا يستهان به على عديد الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود

- ضعف المردود المالي لعدد الإجراءات الجبائية قاد الحكومة إلى إحداث مساهمة ظرفية استثنائية يخضع لها الأشخاص المعنويون الخاضعون للضريبة على الشركات و الأشخاص الطبيعيون من ذوي الجنسية التونسية وسيمكن مثل هذا الاجراء من مردود مالي قدره 320 م.د أي ما يساوي 37% من المردود المالي لمجمل الاجراءات المقترحة وسيكون لمثل هذا الاجراء واقع سلبي هام خاصة على الاجراء الخاضعين للخصم من المورد والذين يمثلون قرابة 70% من المشتغلين ورغم ذلك لا يتجاوز نصيبهم من الناتج الداخلي الخام 36% سنة 2013 والذين تفوق مساهمتهم في الضرائب على الدخل 80% بحكم خضوعهم للخصم من المورد. علما أن هؤلاء الأجراء أصحاب المرتبات أو الجريات سيكونون خاضعين إلى خصم يوم إلى ستة أيام من مرتباتهم خلال السادسة الثانية من سنة 2014 حسب أهمية الدخل السنوي الصافي وذلك كما يلي:

- الدخل السنوي أو الجارية السنوية بين 12 000 و 20 000د: يوم عمل لمدة شهر
- الدخل السنوي أو الجارية السنوية بين 20 000 و 25 000د: يوم عمل لمدة شهرين
- الدخل السنوي أو الجارية السنوية بين 25 000 و 30 000د: يوم عمل لمدة 3 أشهر
- الدخل السنوي أو الجارية السنوية بين 30 000 و 35 000د: يوم عمل لمدة 4 أشهر
- الدخل السنوي أو الجارية السنوية بين 35 000 و 40 000د: يوم عمل لمدة 5 أشهر
- الدخل السنوي أو الجارية السنوية الذي يفوق 40 000د: يوم عمل لمدة 6 أشهر

وقد جاء في الفصل 51 من مشروع المالية التكميلي " الفقرة الاولى: لا يمكن طرح المساهمة الظرفية من أساس الضريبة على دخل الأشخاص

الطبيعيين أو الضريبة على الشركات والضريبة البيترولية، الفقرة الثانية: وتتم مراقبة هذه المساهمة ومعاينة المخالفات والنزاعات المتعلقة بها كما هو الشأن بالنسبة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

ويجدر الإشارة ان الأجراء سيتحملون العبء الأكبر الناتج عن هذا الاجراء لكونهم خاضعين للخصم من المورد خلافا لبقية المطالبين بالجباية ولأن النسيج الاقتصادي المتكون في أغلبيته الساحقة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل أقل من 10 أجراء وتمثل 98% من جملة المؤسسات سنة 2010. علما أن المؤسسات التي لا تشغل أجراء (des independants) تمثل 86.6%. ومثل هذا النسيج يصعب إخضاعه للمساهمة الظرفية الاستثنائية

الجدول 3: تطور الأجور والأسعار منذ سنة 2010

2014 ماي	2013	2012	2011	2010	
--	28663.9	26534.5	24982.8	23061.7	(1) حجم الأجور (بالأسعار الجارية مليون دينار)
--	2377	2300.8	2234.5	2238.5	(2) عدد الأجراء (بالآلاف)
--	12058	11532	11180	10302	(3) المعدل العام للأجر المتوسط (1/2 دينار)
148.5	--	133.5	126.5	122.2	(4) مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي (سنة الأساس 2005)

واعتبارا لما ذكر وبالرجوع للمعطيات الواردة في جدول 3 فإن إحداث مساهمة ظرفية استثنائية على الأجراء ستزيد في تدهور الأوضاع المعيشية لهاته الفئة الاجتماعية التي تعاني من ارتفاع الفوارق

الاجتماعية على امتداد عقود والتي شهدت في المعدل تدهور لقدرتها الشرائية منذ 2010. وذلك بالرجوع إلى الجدول 3 يتضح أن المعدل العام للأجر المتوسط إرتفع بـ 17% بين سنة 2010 و 2013 مقابل إرتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي بـ 21.5% بين سنة 2010 وشهر ماي 2014. علما أن ارتفاع معدل أجر المتوسط في الفترة المذكورة لم يتجاوز 13.2% في قطاعات الأنشطة الصناعية (Activités marchandes) و 15.1% في الأنشطة الصناعية غير الفلاحية. كما أن ارتفاع الأسعار تواصل منذ شهر ماي بنسق أعلى من جراء الزيادات في عديد السلع والخدمات من تبغ ومحروقات وكهرباء ومواد البناء... ومن المترقب أن تتواصل الزيادات مع تطبيق الاجراءات المقترحة في هذا المشروع. والجدير بالاشارة أن ارتفاع مؤشر الأسعار من 2010 إلى ماي 2014 خص بالأساس اللباس والأحذية (زيادة بـ 27.6%) والتغذية والمشروبات (زيادة بـ 27.2%) التي تمثل جزء مرتفع من نفقات الاستهلاك للطبقات ضعيفة الدخل.

- انطلاقا من هذه المعطيات وقصد أخذها بعين الاعتبار وحفاظا على ما تبقى من الطبقة الوسطى يصبح من الضروري إعادة النظر في مساهمة الأجراء مع التخلي عن الفقرة الأولى من الفصل 51 حيث يعتبر من غير المنطقي أن يتمتع المطالب بالضريبة من حق طرح الهبات والإعانات لبعض المؤسسات على غرار ما جاء بالفصل 72 من هذا المشروع ويحرم من ذلك الحق عند مساهمته في تعبئة موارد الدولة. وفي المقابل يجب خلق ضريبة على الثروة والرفع من مساهمات الشركات التي تحقق مرائب طائلة (البنوك، شركات التأمين، شركات الاتصالات، الشركات العقارية، الشركات البترولية، المتاجر الكبرى، شركات التصدير

والتوريد...) والرفع من مردود مقاومة التهرب والتهريب كما يجب إحداث ضريبة على المنتفعين بالدعم من غير وجه حق مثل النزل والمطاعم والمقاهي والمرطبات... الذين يستعملون سلع غذائية مدعمة لأهداف تجارية كما يجب مراجعة الإعفاءات والامتيازات الجبائية في اتجاه تقليصها واعتماد علاقات تعاقدية تلزم المنتفعين بتحقيق أهداف على مستوى التشغيل والتأطير والاندماج الاقتصادي بالخصوص.

- بجانب المقترحات السابقة يجب العمل على استرجاع و ضمان مستحقات الدولة عبر العمل الجدي على مقاومة التسيب الاداري في الوظيفة العمومية و المؤسسات العمومية و السلطات المحلية الذي تسبب في نقص هام للموارد العمومية و في تفاقم عجز عديد المؤسسات العمومية التي أصبحت تطلب دعم الدولة المالي و هذا التسيب نتج عنه على سبيل المثال لا الحصر:

● وجود 100 ألف سيارة تمثل 15 % من الأسطول لم يتم استخلاص معالم جولانها سنة 2013 مما تسبب في نقص موارد الميزانية بـ 14.3 م

د

● عدم خلاص المساهمات الاجتماعية في عديد الحالات بجانب الاعفاءات الكثيرة و غير المجدية التي تسببت في تفاقم العجز المالي لصناديق الضمان الاجتماعي التي أصبحت تكلف الميزانية العمومية نفقات باهظة

● استمرار التبذير و الفساد و الانتدابات العشوائية و الامتيازات غير المدروسة التي اصبحت تسبب في ارتفاع العجز المالي بشركة الخطوط الجوية التونسية

• عدم خلاص فواتورات استهلاك الكهرباء بدون أخذ اجراءات حازمة لوقف النزيف المتسبب في تفاقم الصعوبات المالية لدى الشركة التونسية للكهرباء و الغاز

• التسيب و عدم مراعاة المصلحة الوطنية في ما يخص العقود المبرمة مع الشركات البترولية الاجنبية

• سوء التصرف و الفساد و السرقات في عديد الشركات العمومية مثل الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد أخيرا مما تسبب في نقص موارد الخزينة يعدّ بالمليارات

• عدم دفع الضرائب البلدية الذي تسبب في نقص موارد و ضعف الخدمات البلدية

الامثلة من هذا النوع لا تحصى و تستوجب اجراءات جريئة و سريعة عوض الاعتماد على اجراءات جبائية عديدة ضعيفة المردودية المالية و يمكن أن تتسبب في توتر الوضع الاجتماعي

عموما يمكن القول على مستوى الإجراءات الجديدة، على مستوى الموارد إن تشتت الاجراءات وعدم التركيز على مصادر الثروة وعدم التركيز على مصادر التبذير أدى إلى تغليب المنطق المالي (تحديد حد أدنى من التوازنات وتقليص عجز الميزانية) على حساب تحقيق العدالة الجبائية والاجتماعية كما أدى إلى إعتماذ إجراءات لها وقع سلبي على الأجراء بنسب متفاوتة وعلى أصحاب المداخيل الضعيفة عموما

ختاما يمكن القول أن هذا المشروع يحتوي على عديد الاجتهادات الهامة خاصة في ما يخص تفادي ولو نسبيا السياسات التقشفية واعتماد

توجه لإنعاش الاقتصاد مع محاولة إعطاء عمقا وبعدا استراتيجيا للمشروع. كما أن المشروع اتسم بالجرأة في فتح ملفات حساسة تخص بالأساس الملف الجبائي وما يفترضه من رفع للسر البنكي ومن مراجعة للنظام الجبائي التقديري ومن مقاومة التهرب الجبائي ومن نشر لثقافة الواجب الجبائي ... بجانب طرح ملف الاقتصاد غير المنظم والموازي وما يحتمه من مقاومة لشبكات ولعصابات تمثل المستفيد الأساسي من التهريب وتعاطي أنشطة محظورة ومضرة على جميع المستويات

إلا أن هذه الاجتهادات والجرأة بقية ناقصة لعدد الاجراءات التي تقتضي أكثر استقلالية عن المرجعية الفكرية المهيمنة في ميدان التنمية وعن توصيات المؤسسات المالية العالمية كما تقتضي إرادة أقوى على تغليب الوفاق الوطني على حساب الالتزام بتطبيق الوصفات الجاهزة والعقيمة والتي لا تراعي المصالح الاستراتيجية الوطنية

كما أن عديد الاجراءات المقترحة سواء كانت تلك التي تخص الضغط على النفقات أو البحث عن موارد إضافية يبقى مردودها المالي ضعيف لأنها لم تركز بما فيه الكفاية على مقاومة التبذير والفساد كما أنها لم تركز على مصادر الثروة للرفع من الموارد الذاتية العمومية علاوة على أن هذه الاجراءات تتسبب في انعكاسات اجتماعية سلبية لشرائح عديدة من المجتمع. وكان من الأجدى لو كان هذا المشروع هو محل حوار وطني اقتصادي لتمكين القوى الفاعلة من تعديله بما يضمن له أكثر حظوظ الانجاز والنجاعة

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
47، شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني ، 1001 تونس
الهاتف: 00 216 71 257 664 – الفاكس: 00 216 71 257 665
البريد الإلكتروني: contact@ostunisie.org – contact@ftdes.net